ملخص تنفيذى

تشهد مصر تغيرات سياسية هامة منذ الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١، ومن المتوقع أن تؤدى هذه التطورات إلى تحسن ملموس في كفاءة وشفافية السياسة الاقتصادية مما سيؤثر حتماً على الأحوال المعيشية للمواطنين المصريين. إلا أن هذه التطورات سواء على الساحة المحلية أو الإقليمية سوف تضع في نفس الوقت تحديات كبيرة أمام الاقتصاد المصري، غير انه من السابق لأوانه تحديد حجم الأثر على النواحى الاقتصادية والمالية بشكل كبير.

أهم التطورات:

- **سجل الناتج المحلى الاجمالى خلال النصف الأول من السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ معدل نمو حقيقى قدره ٥,٥٪ مقارنة بـ٤,٨٪ خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠١٠/٢٠٠٩.**

- **انخفاض نسبة عجز الموازنة الكلى إلى الناتج المحلى خلال الفترة يوليو- مارس من العام المالى٢٠١١/٢٠١٠ بـ٠,٤ نقطة منوية ليبلغ ٩٤ مليار جنيه أى ٦,٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى مقارنة بعجز قدره ٨٦,٩ مليار جنيه (٧,٢٪ من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام السابق.**

- **ارتفاع نسبة الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة ارتفاعاً طفيفاً** ليصل إلى ٦٤,٥٪ **من الناتج المحلى فى نهاية ديسمبر ٢٠١٠** ليسجل ٨٨٩,٢ مليار جنيه.

- **استمرار تحسن مؤشرات الدين الخارجى فى نهاية ديسمبر ٢٠١٠ على الرغم من الارتفاع فى رصيد الدين بنسبة ٥,١٪**، حيث انخفضت نسبته للناتج المحلى من ١٥,١٪ فى نهاية ديسمبر ٢٠٠٩ إلى ١٤,٧٪ فى نهاية ديسمبر ٢٠١٠ ليبلغ **٣٥** مليار دولار خلال فترة الدراسة مقابل ٣٣,٣ مليار دولار فى نهاية ديسمبر من العام السابق.

- **سجل معدل النمو السنوي للسيولة المحلية في نهاية فبراير ٢٠١١ نحو ١٢,٢ ٪ فى مقابل معدل نمو سنوى قدره ١١,٨٪ فى نهاية الشهر الماضى ومقابل ٩,٥٪ فى نهاية فبراير ٢٠١٠.**

- **ارتفع معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية خلال شهر مارس ٢٠١١ مسجلاً ١١,٥٪ مقارنة بـ١٠,٧٪ خلال فبراير ٢٠١١. بينما انخفض معدل التضخم الأساسى خلال شهر مارس ٢٠١١ ليسجل ٨,٥٤٪ مقارنة بـ٩,٥٪ خلال الشهر السابق.**

- **وقد ثبتت أسعار الفائدة للإيداع والإقراض لمدة ليلة واحدة - للمرة الثانية عشر على التوالى وذلك خلال اجتماع لجنة السياسات النقدية الذي عقد في ١٠ مارس ٢٠١١- عند ٨,٢٥٪ و٩,٧٥٪.**

- **حقق ميزان المدفوعات خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠ فائضاً كلياً بلغ ٠,٦ مليار دولار**، وهو ما يقل عن الفائض المحقق خلال نفس الفترة من العام المالى السابق المقدر بنحو ٢,٧ مليار دولار.

أولاً- معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلى

لقد أثبت الاقتصاد المصرى جدارته فى مواجهة الأزمة العالمية ويرجع ذلك لتنوع مصادر نمو الدخل القومى بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، بالاضافة إلى سرعة استجابة السياسات المالية للمتغيرات العالمية الطارئة عن طريق اتخاذ عدة تدابير لتنشيط الاقتصاد المصرى وتفادى وقوع أزمة اقتصادية محلية منها حزم الحفز المالى التى تم تدبيرها خلال عامي ٢٠٠٩/٢٠٠٨ و٢٠١٠/٢٠٠٩. وقد حقق الناتج المحلى الإجمالى معدل نمو حقيقى بلغ ٥,٢ ٪ ليسجل خلال عام ٢٠٠٩/ ٢٠١٠ نحو ٨٧٨,٥ مليار جنيه (١٢٠٦,٧ مليار جنيه بالأسعار الجارية)، مقارنة بمعدل نمو ٤,٧٪ ليحقق ٨٣٥,٤ مليار جنيه (١٠٤٢,٢ مليار جنيه بالاسعار الجارية) خلال العام المالي السابق.

و على الرغم من أنه مازال مبكراً لوضع تقييم دقيق لأثر الأحداث الأخيرة على معدلات النمو الاقتصادى، الا أنه من المتوقع أن يشهد معدل النمو تباطؤا مقارنة بالنصف الأول من العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠ والذى حقق تحسنا ملحوظا مسجلا ٥,٥٪. ويرجع هذا التباطؤ فى الأساس إلى تراجع معدلات نموالإنفاق الإستهلاكى وكذلك الإستثمارات، بالإضافة إلى تعطل عجلة الإنتاج خلال الربع الثالث من العام المالى الحالى.

شهد معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الأجمالى (بأسعار السوق) تحسناً ملحوظاً طبقاً لأحدث البيانات المنشورة من قبل وزارة التنمية الاقتصادية حيث استمر فى الإرتفاع ليسجل ٥,٥٪ خلال الفترة يوليو- ديسمبر من السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠، مقارنة بمعدل نمو قدره ٤,٨٪ خلال النصف الأول من العام المالى السابق. وترجع الزيادة فى معدلات النمو الى استمرار تنامى دور الإنفاق الاستهلاكي النهائى كقوة دفع اساسية للنشاط الاقتصادى ويليه الإستثمار بالاضافة الى مساهمة أقل من قبل الصادرات. وجدير بالذكر أن الناتج المحلى الاجمالى سجل نحو ٤٥٨,٦ مليار جنيه (٧٠٥,٤ مليار جنيه بالأسعار الجارية) خلال الفتره يوليو- ديسمبر ٢٠١١/٢٠١٠، مقابل ٤٣٤,٥ مليار جنيه (٦٠٤,٥ مليار جنيه بالأسعار الجارية) خلال النصف المقابل من العام المالي السابق.

ويتضح من بيانات الناتج المحلى الحقيقى (بأسعار السوق) ان الإنفاق الاستهلاكى- و الذى يشكل ٨٥٪ من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي ويسهم بـ٣,٧٪ في معدل النمو- يعتبر المحرك الرئيسى فى دعم عجلة النمو خلال النصف الأول من عام ٢٠١١/٢٠١٠، حيث نمى كل من الاستهلاك الخاص والعام بـ٤,٤٪ و٣,٦٪ على التوالى، كما ارتفع الإنفاق الاستثمارى بنحو ٧,١٪ (ويسهم بـ١,٢٪ في معدل النمو)، بالإضافة الى ارتفاع قيمة الصادرات والواردات من السلع والخدمات بنسبة ١٢,٥٪ و٩,٢٪ على التوالي خلال فترة الدراسة (ويسهم التغير فى صافى الصادرات بـ٠,٦٪ في معدل النمو).

كما سجل الناتج المحلى الحقيقى بتكلفة عوامل الإنتاج[1] معدلاً للنمو قدرة ٥,٦٪ خلال النصف الأول من السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠. ووفقاً للتقسيم القطاعي، فقد ساعد على دفع حركة النشاط الاقتصادى نمو كل من قطاع الصناعات التحويلية (٦,١٪ معدل نمو حقيقى، ١٥,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى)، وتجارة الجملة والتجزئة (معدل نمو حقيقى ٦,٣٪ ، ١٠,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى)، وقطاع البناء والتشييد)١٢,٦٪ معدل نمو حقيقى، ٥,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى)، والسياحة (معدل نمو حقيقى ١٣,٩٪، ٤,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى)، والنقل والتخزين (معدل نمو حقيقى ٦,٣٪ ، ٤,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى)، بالاضافة الى الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات (معدل نمو حقيقى ١١٪ ، ٤,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى). كما شهد أداء قناة السويس تحسناً ملحوظاً حيث حقق معدل نمو بلغ ١١,١٪ خلال الفترة يوليو- ديسمبر من عام ٢٠١١/٢٠١٠ مقارنة بإنخفاض قدره ١٤,٢٪ خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

ثانياً- المؤشرات المالية

تشير النتائج الفعلية المبدئية لموازنة[2] العام المالى ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى نجاح الحكومة فى خفض معدل العجز الكلى كنسبة من الناتج المحلى ليسجل ٨,١٪ وذلك مقابل العجز المستهدف فى الموازنة والذى كان يقدر بـ ٨,٤٪ من الناتج.

وتشير بيانات العام المالى ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى ارتفاع العجز الكلى[3] بـ ١,٢ نقطة مئوية ليصل إلى نحو ٩٨ مليار جنيه أى ٨,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى، مقارنة بـ٧١,٨ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠٠٩/٢٠٠٨. ويأتى هذا الارتفاع فى نسبة العجز الكلى كنتيجة لأثر تباطؤ النشاط الاقتصادى المحلى وتداعيات الأزمة المالية العالمية على الموازنة العامة للدولة، حيث انخفضت الإيرادات الكلية بمعدل كبير، بالإضافة إلى ارتفاع طفيف فى المصروفات العامة خلال العام المالى ٢٠١٠/٢٠٠٩. وقد ساهمت تلك التطورات فى ارتفاع نسبة العجز الأولى[4] بـ٠,٣ نقطة مئوية لتصل إلى ٢,١٪ من الناتج المحلى مقارنة بـ١,٨٪ خلال العام المالى ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

فعلى جانب الإيرادات، سجلت إجمالى الإيرادات انخفاضاً بنسبة ٥,١٪ خلال العام المالى ٢٠١٠/٢٠٠٩، لتصل إلى ٢٦٨,١ مليار جنيه مقارنة بـ ٢٨٢,٥ مليار جنيه خلال العام السابق. ويرجع ذلك الإنخفاض بصفة أساسية إلى انخفاض الإيرادات غير الضريبية بحوالي ١٨,٢٪، غير أن الارتفاع فى الإيرادات الضريبية بنسبة ٤,٥٪ (نتيجة جهود وزارة المالية فى توسيع القاعدة الضريبية) قد حد بشكل كبير من انخفاض جملة الإيرادات.

١ .تم حساب معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى بإستخدام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ كسنة أساس
٢ .يشمل قطاع موازنة الحكومة المركزية، والمحليات، والهيئات الخدمية العامة
٣ الإيرادات الحكومية مطروحاً منها المصروفات، ومضافاً إليها صافى حيازة الأصول المالية.

٤ العجز الكلى بعد إستبعاد الفوائد المدفوعة.
٥ الجدير بالذكر ان الزيادة الملحوظة فى كل من الايرادات الأخرى (جانب الايرادات) والمزايا الاجتماعية (جانب المصروفات) خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ تعكس أثر التسوية التى تمت بين الموازنة وصناديق المعاشات. ومن ثم، يرجع الانخفاض فى الإيرادات الأخرى والإنفاق على المزايا الاجتماعية (جانب المصروفات) خلال عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى أثر فترة الأساس الناتجة عن تلك التسوية المذكورة أعلاه.

وتشير البيانات التفصيلية أن انخفاض جملة الإيرادات يرجع إلى عدة عوامل منها الانخفاض الملحوظ فى الإيرادات الأخرى المتنوعة (الجارية)[٥] بـ٨٩,١ ٪ لتصل إلى ٣,٤ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٠/٢٠٠٩ بالمقارنة بـ٣١,١ مليار جنيه خلال العام السابق، بالإضافة إلى إنخفاض المنح من حكومات أجنبية بنسبة ٥٣,٦٪ لتصل إلى نحو ٣,٥ مليار جنيه مقارنة بـ٧,٥ مليار جنيه خلال العام المالى السابق. وفى نفس الوقت، إنخفضت الحصيلة من ضريبة الدخل على أرباح شركات الأموال بـ٨,٧٪ لتصل إلى ٦٠,٢ مليار جنيه، مقارنة بـ٦٦ مليار جنيه خلال العام المالى السابق. وعلى نحو آخر، فقد ارتفعت إيرادات الضرائب على المبيعات والخدمات بـ٧,١٪ لتسجل ما يقرب من ٦٧,١ مليار جنيه (على خلفية الارتفاع الملحوظ فى الطلب المحلى). كما حققت أيضاً الإيرادات المحصلة من الضرائب على الممتلكات ارتفاعا بأكثر من ثلاثة أمثال القيمة المحققة خلال العام السابق، لتصل إلى ٨,٨ مليار جنيه مقارنة بـ٢,٨ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠٠٩/٢٠٠٨، ويرجع ذلك فى الأساس إلى إرتفاع الضريبة على عوائد الأذون والسندات الخزانة والتى تم تصنيفها ضمن الضرائب على الممتلكات منذ بداية السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ حيث حققت حصيلتها ٥,٨ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٠/٢٠٠٩. وعلاوة على ذلك فقد نمت الضرائب على التجارة الدولية خلال العام المالى ٢٠١٠/٢٠٠٩ بنحو ٤,٣٪ لتصل إلى ١٤,٧ مليار جنيه مقارنة بـ١٤,١ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

وعلى جانب الإنفاق، فقد ارتفعت جملة المصروفات خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ بمعدل بلغ ٤,١٪ لتصل إلى ٣٦٦ مليار جنيه مقارنة بنحو ٣٥١,٥ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠٠٩/٢٠٠٨. ويرجع ذلك الارتفاع الى عدة عوامل، أهمها الارتفاع الملحوظ فى مدفوعات الفوائد بنسبة بلغت حوالى ٣٧٪ لتصل الى ٧٢,٣ مليار جنيه، فى ضوء الزيادة المتراكمة للفوائد المحلية المدفوعة للجهات الغير حكومية. كما ارتفعت الأجور وتعويضات العاملين بـ١٢,١٪ الى ٨٥,٤ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٠/٢٠٠٩ مقارنة بـ٧٦,١ مليار جنيه خلال العام المالى السابق. بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت قيمة الإنفاق على شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بنسبة وصلت إلى ١١,٣٪ لتصل إلى ٤٨,٤ مليار جنيه مقارنة بـ٤٣,٤ مليار جنيه خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى قيام الحكومة بتطبيق الحزمة المالية الثالثة السابق الإشارة إليها. كما ارتفعت قيمة الإنفاق على شراء السلع والخدمات بحوالى ١٢٪ إلى ٢٨,١ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٠/٢٠٠٩.

وقد شهدت فاتورة "الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية"[٥] انخفاضاً ملحوظاً خلال عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ بـ١٨,٩٪ ليصل الى ١٠٣ مليار جنيه مقارنة بـ١٢٧ مليار جنيه خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨. ويرجع هذا الإنخفاض فى الأساس إلى تراجع المزايا الإجتماعية بنسبة ٨٤,٤٪ لتسجل ٤,٥ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ مقارنة بـ٢٨,٧ مليار جنيه خلال العام المالى السابق. ويرجع هذا الانخفاض بشكل كبير الى أثر فترة الأساس الناتج عن التسوية التى تمت بين الموازنة وصناديق المعاشات خلال السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨. انخفضت كذلك فاتورة الدعم للسلع التموينية بحوالى ٢٠,٢٪ لتسجل ١٦,٨ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ مقارنة بنحو ٢١,١ مليار جنيه خلال العام المالى السابق، وذلك فى ضوء تراجع الأسعار العالمية للمواد الغذائية.

وتشير بيانات الموازنة العامة للدولة عن الفترة يوليو-مارس من العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ إلى انخفاض نسبة العجز الكلى للناتج المحلى الإجمالى وذلك بحوالى ٠,٤ نقطة مئوية ليبلغ ٦,٨٪ من الناتج ، محققاً ٩٤ مليار جنيه مقارنة بـ٨٦,٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. وفيما يخص نسبة العجز الأولى إلى الناتج المحلى فقد انخفضت إلى ٢,٤ نقطة مئوية خلال يوليو-مارس ٢٠١١/٢٠١٠ مقارنة بـ٢,٧ نقطة مئوية خلال الفترة يوليو- مارس من العام السابق.

وعلى جانب الإيرادات، فقد سجلت جملة الإيرادات انخفاضاً بلغ ٥٪ خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١١/٢٠١٠، لتصل إلى ١٤٤,٣ مليار جنيه مقارنة بـ١٥١,٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. ويرجع ذلك إلى انخفاض الإيرادات غير الضريبية بنسبة بلغت ٢٣,٩٪ مما عادل أثر الارتفاع الطفيف فى الإيرادات الضريبية بـ٣,٣٪.

وتشير البيانات التفصيلية إلى أن الزيادة المحققة فى الإيرادات الضريبية ترجع إلى الارتفاع المحقق في حصيلة الضرائب على السلع والخدمات بـ١٠,٢٪ لتسجل ٥١,١ مليار جنيه خلال يوليو- مارس ٢٠١١/٢٠١٠ مقارنة بـ٤٦,٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. ارتفعت كذلك الإيرادات المحصلة من الضرائب على الممتلكات بـ١٥,٥٪ لتصل إلى ٧ مليار جنيه مقارنة بـ٦ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- مارس من العام السابق ٢٠١٠/٢٠٠٩، ويرجع ذلك فى الأساس إلى إرتفاع الضريبة على عوائد الأذون والسندات الخزانة والتى تم تصنيفها ضمن الضرائب على الممتلكات منذ بداية السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ و قد حققت حصيلة قدرها ٥,٢ مليار جنيه خلال يوليو- مارس ٢٠١١/٢٠١٠. فى حين انخفضت حصيلة الضرائب على التجارة الدولية بـ٢٪ لتصل إلى ١٠ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، ويمكن تفسير ذلك جزئياً فى ضوء قرار وزارة المالية والذى صدر عقب الأحداث الأخيرة التى مرت بها البلاد بخصوص السماح بالإفراج الفورى عن الواردات السلعية دون سداد الرسوم الجمركية المقررة عن شهرى يناير وفبراير ٢٠١١ مع كتابة تعهد بسداد الضرائب المستحقة فى وقت لاحق. انخفضت كذلك حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح الرأسمالية بـ٤,٥٪ لتسجل ٣٩,٣ مليار جنيه مقارنة بـ٤١,١ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- مارس من العام السابق

من ناحية أخرى، حققت الإيرادات غير الضريبية انخفاضاً قدره ٢٣,٩٪ خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١١/٢٠١٠ نتيجة تراجع عوائد الملكية بـ٣١,٦٪ لتصل إلى ٢١ مليار جنيه مقارنة بـ٣٠,٧ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٠/٢٠٠٩. وفى الوقت نفسه فقد انخفضت أيضا كل من المنح وحصيلة بيع السلع والخدمات خلال فترة الدراسة بنسبة ٦٥٪ و٣,٩٪ لتصل إلى ما يقرب ٠,٨ مليار جنيه و ٨,١ مليار جنيه مقارنة بـ٢,٣ مليار جنيه و٨,٥ مليار جنيه على التوالى خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٠/٢٠٠٩. فى حين ارتفعت الإيرادات المتنوعة بنسبة ٩,٣٪ لتصل إلى ٤,٧ مليار جنيه خلال يوليو- مارس ٢٠١١/٢٠١٠ مقارنة بـ٤,٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة فى العام السابق.

وعلى الجانب الآخر، فقد سجلت جملة المصروفات خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١١/٢٠١٠ ارتفاعا طفيفاً قدره ٠,٤٪ لتصل إلى ٢٣٩,٨ مليار جنيه مقارنة بنحو ٢٣٨,٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وترجع الزيادة فى المصروفات إلى زيادة المنفق على بعض الأبواب منها الأجور وتعويضات العاملين ، مدفوعات الفوائد والمصروفات الأخرى مما عوض الانخفاض فى كل من باب شراء السلع والخدمات ، الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية وشراء الأصول غير المالية (الاستثمارات).

وبالرجوع إلى التفاصيل ، فقد ارتفعت فاتورة الأجور وتعويضات العاملين بنسبة ١٠,٩٪ لتصل إلى ٦٤,٣ مليار جنيه مقارنة بـ٥٨ مليار جنيه خلال يوليو- مارس ٢٠١٠/٢٠٠٩. كذلك إرتفعت مدفوعات الفوائد خلال فترة الدراسة بـ١٣,١٪ لتسجل حوالى ٦٠,٨ مليار جنيه مقارنة بـ٥٣,٨ خلال يوليو- مارس ٢٠١٠/٢٠٠٩. سجلت كذلك المصروفات الأخرى إرتفاعاً بـ٦,٥٪ لتصل إلى ٢٢,٧ مليار جنيه مقارنة بـ٢١,٣ مليار خلال يوليو- مارس ٢٠١٠/٢٠٠٩. وعلى الجانب الأخر، فقد انخفض كل من باب شراء السلع والخدمات ، الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية وشراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بـ١٠,٥٪ ، ١٢,٦٪ و١٥,٦٪ خلال فترة الدراسة ليسجلوا ١٣,٧ مليار جنيه ، ٥٤,٥ مليار جنيه و ٢٣,٧ مليار جنيه على التوالى.

ثالثًا- الدين المحلى

يتم عرض **بيانات الدين المحلى** الصادرة عن وزارة المالية طبقاً لثلاث مستويات تجميعية[٦] مختلفة هى: الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة، والدين المحلى للحكومة العامة, والدين العام المحلى[٧].

وتشير البيانات الصادرة حديثاً إلى ارتفاع نسبة الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة إلى الناتج المحلى ارتفاعاً طفيفاً فى نهاية ديسمبر ٢٠١٠ إلى ٦٤,٥٪ ليسجل ٨٨٩,٢ مليار جنيه مقارنة بـ ٧٧٧,٤ مليار جنيه فى نهاية ديسمبر ٢٠٠٩ (٦٤,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى). كما سجل صافى الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة نحو ٧٣٨,٩ مليار جنيه (٥٣,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقارنة بـ٦٣٤,٨ مليار جنيه فى نهاية ديسمبر ٢٠٠٩ (٥٢,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى). وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة المحققة فى رصيد الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة فى نهاية ديسمبر ٢٠١٠ ترجع فى الأساس إلى زيادة إصدارات أذون وسندات الخزانة ليصل رصيد كل منهما إلى ٢٨١,٩ مليار جنيه و٢٠٣,٣ مليار جنيه على التوالى مقارنة بـ ٢٥١,٨ مليار جنيه و١٢٤,٣ مليار جنيه فى نهاية ديسمبر ٢٠٠٩ وذلك نتيجة زيادة الاحتياجات التمويلية للدولة.

كما بلغ **إجمالى الدين المحلى للحكومة العامة** ٨٠٦ مليار جنيه فى نهاية ديسمبر ٢٠١٠ (٥٨,٥٪ من الناتج المحلى) مقابل ٦٩٥,٦ مليار جنيه (٥٧,٦٪ من الناتج المحلى) فى نهاية ديسمبر ٢٠٠٩. كما بلغ صافى الدين المحلى للحكومة العامة ٦٤٣,٥ مليار جنيه (٤٦,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقابل ٥٣٦,٥ مليار جنيه (٤٤,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى) فى نهاية ديسمبر ٢٠٠٩. وقد نتج الارتفاع المحقق فى رصيد الدين المحلى للحكومة العامة فى نهاية ديسمبر ٢٠١٠ عن ارتفاع الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة بالإضافة إلى ارتفاع مديونية

٥ أرصدة الدين المجمع المستحق على أجهزة الموازنة العامة للدولة و بنك الاستثمار القومى و صناديق التأمين الاجتماعى. أما بالنسبة للدين العام المحلى فيشمل أرصدة الدين المحلى المجمع لكل من الحكومة العامة و الهيئات الاقتصادية.

٦ تعكس أرصدة الدين المجمع على المستويات الثلاث الدين المستحق على الوحدات المعنية بعد طرح قيمة الدين الداخلى فيما بينهم.

٧ يشمل الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة أرصدة الدين المستحقة على وحدات الجهاز الإدارى، وحدات الإدارة المحلية، و الهيئات الخدمية. ويتضمن الدين المحلى للحكومة العامة

بنك الاستثمار القومى بما يقرب من ١٤ مليار جنيه ليصل إلى ١٦٩,٧ مليار جنيه فى نهاية ديسمبر ٢٠١٠.

أما **عن إجمالى الدين العام المحلى** فقد بلغ ٨٤٧ مليار جنيه فى نهاية ديسمبر ٢٠١٠ (٦١,٥٪ من الناتج المحلى) مقابل ٧٢٤,٣ مليار جنيه (٦٠٪ من الناتج المحلى) فى نهاية ديسمبر ٢٠٠٩. وبلغ صافى الدين العام المحلى ٦٦٦,٩ مليار جنيه (٤٨,٥٪ من الناتج المحلى) مقابل ٥٤٩,١ مليار جنيه (٤٥,٥٪ من الناتج المحلى) فى نهاية ديسمبر ٢٠٠٩. وترجع االزيادة المحققة فى رصيد إجمالى الدين العام المحلى فى الأساس إلى إرتفاع الدين المجمع للحكومة العامة، بالإضافة إلى زيادة رصيد الدين المستحق على الهيئات الإقتصادية بحوالى ١٣ مليار جنيه ليصل إلى ١٠٥ مليار جنيه فى نهاية ديسمبر ٢٠١٠.
وقد ارتفعت مدفوعات خدمة الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة للدولة خلال ديسمبر ٢٠١٠ بحوالى ٢,٦٪ لتصل إلى حوالى ٤٠,٢ مليار جنيه مقارنة بـ٣٩,٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. وقد نتج ذلك عن ارتفاع قيمة الفوائد المحلية المسددة بنسبة ٧,٣٪ لتصل إلى ٣٤ مليار جنيه، مما عوض الانخفاض فى قيمة القروض المحلية المسددة بنسبة ١٧,٤٪ إلى ٦,٢ مليار جنيه.

وقد ارتفع المتوسط المرجح لآجال أذون وسندات الخزانة فى نهاية ديسمبر ٢٠١٠ إلى ١,٧ سنة مقارنة بـ١,٦ سنة فى نهاية ديسمبر ٢٠٠٩، وكذلك ارتفع متوسط سعر الفائدة المستحق على رصيد الدين فى نهاية ديسمبر ٢٠١٠ إلى ١٠,٣٨٪ مقارنة بـ١٠,٣٣٪ فى نهاية ديسمبر ٢٠٠٩.

وتشير البيانات الصادرة حديثاً إلى استمرار تحسن مؤشرات الدين الخارجى على الرغم من الارتفاع فى رصيد الدين بنسبة ٥,١٪، حيث بلغ **٣٥** مليار دولار فى نهاية ديسمبر ٢٠١٠ مقابل مليار ٣٣,٣ دولار فى نهاية ديسمبر من العام السابق, فى حين انخفضت نسبته للناتج المحلى من ١٥,١٪ الى ١٤,٧٪ خلال نفس الفترة. وجدير بالذكر أن إجمالى الدين الحكومى الخارجى قد ارتفع بنسبة ٣,٧٪ مسجلاً ٢٦,٨ مليار دولار (٧٦,٧٪ من إجمالى حجم المديونية الخارجية) فى نهاية ديسمبر ٢٠١٠ مقارنة بـ٢٥,٩ مليار دولار (٧٧,٨٪ من إجمالى حجم المديونية الخارجية) فى ديسمبر ٢٠٠٩ [٨].

رابعاً- التطورات النقدية

على صعيد التطورات النقدية، فقد ارتفع معدل النمو الشهرى لجملة السيولة المحلية خلال شهر فبراير ٢٠١١ بـ ١,٣٪، لتصل إلى ٩٨٢,٦ مليار جنيه مقارنة بـ٩٦٩,٧ مليار جنيه خلال الشهر السابق. وبناءً على ما سبق فقد إرتفع معدل النمو السنوي للسيولة المحلية ليسجل معدلاً قدره ١٢,٢٪ في نهاية فبراير ٢٠١١ مقارنة بـ١١,٨٪ فى نهاية الشهر السابق. ويمكن تفسير ذلك من **جانب الأصول** بالارتفاع الكبير فى معدل النمو السنوى لصافى المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية ليصل إلى ٢٦,١٪ مما عوض التراجع المحقق فى معدلات نمو صافى الأصول الأجنبية لدى كل من البنك المركزى والبنوك الأخرى لتصل الى ٣,٧٪ و-٣٪ على التوالى فى نهاية شهر الدراسة. وعلي **جانب الالتزامات،** فقد إرتفع معدل النمو السنوى للنقود ليصل إلى ١٩,٩٪ فى نهاية شهر فبراير ٢٠١١ مما عوض التباطؤ الذى شهدته معدلات نمو أشباه النقود لتصل لتسجل ١٠ ٪ مقارنة بـ١٠,٤٪ في نهاية يناير ٢٠١١.

وبالرجوع إلى البيانات التفصيلية، فقد تراجع معدل نمو صافى الأصول الأجنبية محققاً ١,٤٪ في نهاية فبراير ٢٠١١ ليبلغ ٢٧٤,٥ مليار جنيه. ويرجع ذلك إلى انخفاض معدل نمو **صافى الأصول الأجنبية لدي البنك المركزى** ليصل إلى ٣,٧٪ مسجلاً ١٨٤,٧ مليار جنيه خلال فبراير ٢٠١١ مقارنة بإرتفاع قدره ٩,٦٪ فى نهاية يناير ٢٠١١، كما تراجع معدل النمو السنوى لصافى الأصول الأجنبية لدى البنوك تراجعاً ملحوظاً ليسجل -٣٪ خلال شهر الدراسة محققاً ٨٩,٨ مليار جنيه فى نهاية شهر الدراسة، مقارنة بمعدل نمو قدره ٩,٥٪ مسجلاً ٩٢,٧ مليار جنيه فى نهاية يناير ٢٠١١.

وعلى الجانب الآخر، فقد ارتفع معدل نمو صافى الأصول المحلية في نهاية فبراير ٢٠١١ ارتفاعاً ملحوظاً مسجلاً ١٧٪ ليبلغ ٧٠٨ مليار جنيه وذلك مقارنة بـ١٢,٧٪ فى نهاية يناير ٢٠١١، ومقارنة بإرتفاع قدره ٩,٥٪ خلال نفس الشهر من العام السابق. ويمكن تفسير ذلك نتيجة ارتفاع معدل النمو السنوى لصافى المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية ليسجل ٢٦,١٪ في نهاية فبراير ٢٠١١ محققاً ٤٠١,٩ مليار جنيه وذلك مقارنة بارتفاع قدره ١٤,٨٪ خلال يناير ٢٠١١. بالإضافة إلى ذلك، فقد إرتفع معدل النمو السنوى للإقراض الممنوح للقطاع الخاص ارتفاعاً مسجلاً ٧,٦٪ ليصل إلى ٤١٦,٤ مليار جنيه في نهاية فبراير ٢٠١١ وذلك مقارنة بـ٧,٤٪ فى نهاية الشهر السابق وبانخفاض قدره ٠,٣٪ فى نهاية فبراير ٢٠١٠. فى حين استمر معدل النمو السنوى للمطلوبات من قطاع الأعمال العام فى الانخفاض ليسجل -١٢,٢٪ ليصل إلى ٣٣,٣ مليار جنيه في نهاية فبراير ٢٠١١ وذلك مقارنة بارتفاع قدره حوالى ٢٧٪ فى نهاية نفس الشهر من العام السابق. وتجدر الاشارة الى ان هذا الانخفاض السنوى يرجع فى الاساس الى تراجع مديونية عدد من شركات قطاع الاعمال العام مع الجهاز المصرفى فى يونيو ٢٠١٠، ولذلك فمن المتوقع استمرار هذا الإنخفاض السنوى المحقق حتى مع انتهاء اثر فترة الأساس فى يونيو ٢٠١١.

وتجدر الإشارة إلي أن معدل نمو صافى الإحتياطات الدولية لدي البنك المركزي قد انخفض فى نهاية فبراير ٢٠١١ بـ٢,٩٪ ليصل إلى ٣٣,٣ مليار دولار مقارنة بارتفاع قدره ٢,٣٪ خلال الشهر السابق ليسجل ٣٥ مليار دولار.

ومن ناحية أخرى، فقد ارتفعت جملة الودائع لدى الجهاز المصرفي (بخلاف البنك المركزي المصري) بنسبة ٩,٤٪ فى نهاية فبراير ٢٠١١ لتصل إلى ٩٤٣,٧ مليار جنيه، هذا ويقدر حوالى ٨٧,٦٪ منها في صورة ودائع غير حكومية. كذلك ارتفع إجمالى أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك (بخلاف البنك المركزي) بـ ٧,٤٪ مسجلاً ٤٦٩,٥ مليار جنيه في نهاية فبراير ٢٠١١، وذلك كمحصلة لزيادة جملة الإقراض للقطاع غير الحكومى بـ٦,٥٪ ليصل إلى ٤٣٠,٧ مليار جنيه، وكذلك زيادة جملة الاقراض للقطاع الحكومي بـ١٩٪ ليصل إلى ٣٨,٨ مليار جنيه في نهاية فبراير ٢٠١١.

وقد ارتفعت نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملة المحلية لتسجل ٤٤٪ في نهاية فبراير ٢٠١١ مقابل ٤٢,٥٪ في نهاية الشهر السابق ولكنه إنخفض مقارنة بـ٤٥٪ خلال نفس الشهر من العام السابق. فى حين انخفضت نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملات الأجنبية لتبلغ ٦٨٪ مقابل ٧٢,٧٪ خلال الشهر السابق ومقارنة بـ٦٩,١٪ خلال نفس الشهر من العام السابق.

بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفعت معدلات الدولرة في جملة السيولة المحلية لتصل إلى ١٧,٨٪ في نهاية فبراير ٢٠١١ مقارنة بـ١٦,٦٪ خلال الشهر السابق، بينما انخفضت مقارنة بـ١٨,١٪ خلال فبراير ٢٠١٠. كذلك ارتفعت معدلات الدولرة في الودائع خلال شهر فبراير ٢٠١١ الى ٢٤,١٪ مقارنة بـ٢٢,٤٪ خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ٢٣,٤٪ خلال نفس الشهر من العام السابق.

خامساً- تطورات الأسعار المحلية

ارتفع معدل التضخم السنوى[٩] لحضر الجمهورية بشكل ملحوظ خلال شهر مارس ٢٠١١ ليسجل ١١,٥٪ مقارنة بـ١٠,٧٪ خلال الشهر السابق، ولكنه انخفض مقارنة بـ١٢,٠٪ خلال شهر مارس ٢٠١٠ [وفيما يخص معدل التضخم السنوى لإجمالي الجمهورية، فقد شهد ارتفاعاً خلال شهر مارس ٢٠١١ ليسجل ١١,٨٪ مقارنة بـ١٠,٨٪ خلال فبراير ٢٠١١ ولكنه قد استقر عند ١١,٨٪ مقارنة بشهر مارس ٢٠١٠]. ويعد هذا الارتفاع فى معدلات التضخم خلال شهر الدراسة أمرا منطقياً فى ظل الظروف الراهنة التى تمر بها البلاد من تباطؤ معدلات الإنتاج في القطاعات المختلفة وتزايد إقبال المواطنين على شراء السلع والخدمات، بالإضافة إلى استمرار حالة عدم الاستقرار الأمنى وتطبيق قانون حظر التجوال والذى من شأنه تعطيل عمليات نقل السلع بين المحافظات. كما ساهم إرتفاع الأسعار العالمية للسلع (خاصاً السلع الغذائية) بشكل كبير وارتفاع أسعار الصرف فى زيادة تكلفة استيراد السلع والمنتجات الغذائية. وبالرجوع إلى البيانات التفصيلية، يلاحظ ارتفاع معدل التضخم السنوى لمجموعة "الطعام والشراب" ارتفاعاً كبيراً ليسجل ٢٠,٥٪ مقارنة بـ١٨,٣٪ خلال الشهر السابق. ويرجع ذلك فى الأساس إلى الإرتفاع الكبير فى أسعار معظم البنود الفرعية خاصاً "الخضراوات"، "الخبز والحبوب" و"الزيوت والدهون"، وكذلك كل من "الفاكهة" و"الأسماك والمأكولات البحرية". وفى الوقت نفسه، فقد ارتفعت معدلات التضخم السنوية لبعض المجموعات الرئيسية الأخرى بالمقارنة بالشهر السابق مثل "الرعاية الصحية" و"النقل والمواصلات" و"الثقافة والترفية". فى حين استقرت معدلات التضخم لباقى المجموعات الأخرى فيما عدا معدلات التضخم السنوية لكل من مجموعة "المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود"، "الاثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة" ومجوعة "الاتصالات السلكية واللاسلكية" والتى انخفضت خلال شهر الدراسة مقارنة بشهر فبراير ٢٠١١.

وفيما يخص معدل التضخم الشهرى لحضر الجمهورية، فقد ارتفع بشكل ملحوظ مسجلاً ١,٤٪ خلال مارس ٢٠١١ مقارنة بـ٠,١٪ خلال الشهر السابق. ويرجع ذلك فى الأساس إلى الارتفاع الكبير فى معدل التضخم الشهرى لمجموعة "الطعام والشراب" ليسجل ٣,٤٪ خلال شهر الدراسة مقارنة بـ ٠,٣٪ خلال الشهر السابق. وفى الوقت نفسه، فقد إرتفع معدل التضخم الشهرى لمجموعة "الرعاية الصحية" خلال شهر مارس ٢٠١١ بمعدل ٠,٥٪، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم الشهرية لكل من مجموعة "النقل والمواصلات"، و"الثقافة والترفيه" بـ٠,٣٪

[٨] قام البنك المركزي المصري بمراجعة أساس تبويب الدين الخارجي اعتباراً من بيانات الدين لشهر سبتمبر ٢٠٠٨. وقد نتج عن إعادة تبويب الدين زيادة المديونية الخارجية الحكومية بنحو ٤,٣ مليار دولار دون تأثير فى جملة الدين (والتى تغيرت فقط نتيجة الحركة الطبيعية لصافى حركة الاقراض والسداد). وطبقاً للمعالجة الجديدة، فقد تم إعادة تبويب الديون المعاد إقراضها ضمن الدين الخارجى للحكومة المركزية ووحدات الحكم المحلى بدلاً من مديونيات «القطاعات الأخرى». وحتى تاريخه فلا توجد بيانات تخص الفترات السابقة حسب التبويب الجديد.

[٩] قام الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء باستحداث سلسلة جديدة للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين بدءاً من أغسطس ٢٠١٠ ، وذلك باستخدام شهر يناير ٢٠١٠ كشهر أساس للسلسلة الجديدة، بالإضافة إلى استخدام أوزان جديدة للمجموعات السلعية الرئيسية مستخرجة فى ضوء